

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

الباحثة: قمر المللي* أ.د محمد جمال طقطق** د.عثمان نقار

الملخص

هدف البحث إلى دراسة أثر الإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1990-2020)، في الأجلين القصير والطويل حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالسلاسل الزمنية اعتماداً على الأرقام الصادرة عن كل من وزارة المالية والمجموعة الإحصائية السورية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي القياسي من أجل تحليل العلاقة بين الإيرادات الضريبية والنمو الاقتصادي باستخدام برنامج Eviews10، واستخدم البحث اختبارات جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وأسلوب الانحدار الذاتي ذي الإبطاءات الموزعة غير المقيدة (ARDL)، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية هو تأثير عكسي، كما تبين تراجع العبء الضريبي في الفترة 1990-2020 حيث لم يتجاوز 13% خلال فترة الدراسة.

كلمات مفتاحية: السياسة الضريبية، النمو الاقتصادي.

* طالبة دكتوراة، تمويل ومصارف، جامعة حماة، كلية الاقتصاد.
** أستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حماة، اختصاص تخطيط اقتصادي

The impact of tax policy on economic growth in Syria

(Econometric study during the period 1990- 2020)

Othman Nagar^{***}

** Muhammad Jamal Taktak

* Kamar milli

Abstract

The research aimed to study the impact of tax revenues on economic growth in Syria during the period (1990-2020), in the short and long terms, as data related to time series were obtained based on figures issued by both the Ministry of Finance and the Syrian statistical group, and the study followed the descriptive approach using standard statistical analysis method in order to analyze the relationship between tax revenue and economic growth using Eviews10 program. Economic growth in Syria is a negative effect, as shown by the decline in the tax burden in the period 1990-2020, as it did not exceed 13% during the study period.

Keywords: tax policy, economic growth.

.PhD student, Finance and Banking, University of Hama, Faculty of Economics *

Professor at the Faculty of Economics, University of Hama, specializing in economic planning **

Administrative deputy in the Faculty of Economics, University of Hama, jurisdiction *** of automatic processing of information.

1. مقدمة:

تعد الضرائب في الوقت الحاضر من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها المطلق أو نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة، وفي معظم بلدان العالم، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ازدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى إلى تغير دور الدولة وأهدافها، فبعد أن اقتصر نشاطها المالي في الفكر التقليدي على توفير الموارد اللازمة للخزينة للقيام بالنفقات المحدودة، إذ منع عليها التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بينما أصبح للضريبة في الوقت الحالي دور مهم وأداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلالها يمكن المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتغير الهيكل الاقتصادي، كما أصبح للضريبة دور مهم في تدعيم وتطبيق الفكر السياسي في المجتمع الذي تعمل فيه.

2. مشكلة البحث:

يُعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف المهمة لكل سياسة اقتصادية حكومية لتحقيق زيادة في مستوى دخل الفرد، ومن ثم تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي يمكنها من الاستمرار بشكل تلقائي في توجيه قدر ملائم من فائضها في النمو الاقتصادي، وتعد السياسة الضريبية والتي هي أحد أدوات السياسة المالية أداة هامة في التأثير في الاقتصاد، ويعتمد النظام الضريبي الحالي في سورية على مجموعة من الضوابط النوعية (المباشرة وغير المباشرة)، والتي تعود في معظمها إلى تشريعات قديمة لا تتماشى مع التغيرات البنوية التي تعوض لها الاقتصاد السوري وخاصة خلال فترة الحرب على سورية (2011-2020)، وبناء على ذلك تكمن مشكلة البحث في معرفة أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية، ومعرفة طبيعة الأثر هل هو ايجابي أم سلبي.

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

3. أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الضرائب العامة ودورها في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن سياسة الضرائب العامة تساهم في معالجة الأزمات الاقتصادية، وفي إعادة توزيع الدخل القومي، كما تلعب دوراً كبيراً في تشجيع الاستثمارات، ومن ثم التأثير في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو الاقتصادي.

4. أهداف البحث:

- 1- دراسة فعالية السياسة الضريبية في تحقيق النمو الاقتصادي في سورية من خلال نمذجة العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو الاقتصادي في سورية خلال فترة الدراسة (1990-2020).
- 2- دراسة تأثير الضرائب في النمو الاقتصادي في سورية في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1990-2020).
- 3- دراسة العبء الضريبي في سورية خلال الفترة (1990-2020).

5. منهجية البحث:

ستعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي فعلى صعيد الإطار النظري، سيتم الحصول على المعلومات عن طريق الكتب والمراجع العلمية والبحوث والدراسات السابقة، بالإضافة للبيانات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وصندوق النقد العربي والمكتب المركزي للإحصاء، وفي الإطار التطبيقي ستقوم الدراسة باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة المناسبة لتحليل السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك وإمكانية استخدام نموذج تصحيح الخطأ، وأسلوب الانحدار الذاتي ذي الإبطاءات الموزعة غير المقيدة (ARDL) والتي ممكن من خلالها الوصول إلى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي للعلاقات الاقتصادية يبني عليه اتخاذ قرارات سليمة.

6. فرضيات البحث:

- 1- السلسلة الزمنية تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة.
- 2- لا تؤثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل.
- 3- لا تؤثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير.

7. الدراسات السابقة:

- 1- أحمد عبد القادر صباحين "الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن) دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-1995)، 1999:

ركز الباحث على الاطار النظري لعلاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي و استنتج بأن هذه العلاقة غير مباشرة، حيث أن الضرائب تؤثر في كمية رأس المال المتاح عن طريق تشجيع أو تثبيط المدخرات المحلية والاستثمار الأجنبي، كما أنها قد تؤثر في تخصيص الاستثمارات ومستويات العمالة وإنتاجيتها، كما تطرق إلى مختلف النماذج الاقتصادية التي درست علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي، واختار نموذج Rati Ram.1986 في الدراسة التطبيقية على حالة الأردن وهذا النموذج يعتمد على دالة الإنتاج كوب دوغلاس مع إضافة متغير نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي ثم قام بتقدير دالة الإنتاج لمعرفة أثر الضرائب في النمو الاقتصادي في الأردن لسلسلة زمنية قدرها 24 سنة وخلصت نتائج التقدير إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المرونة تساوي 0,14 وهذه نتيجة متعارضة مع النظرية الاقتصادية التي ترى عكس ذلك، إلا أنه فسر هذه النتيجة باستخدام هذه الإيرادات في تمويل الانفاق الحكومي الذي له دور إيجابي في دعم النمو

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

الاقتصادي وذلك من خلال مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة كالصحة والتعليم التي تساهم في تطوير رأس المال البشري.

2- N Yilimon NANTOB, 2014, "Taxes and Economic Growth in Developing Countries". الضرائب والنمو الاقتصادي في البلدان النامية.

هدف البحث إلى دراسة العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي ممثلاً بالنواتج المحلي الاجمالي في 47 دولة وتوصلت الباحثة إلى أنه لا توجد إجابة بسيطة حول العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن بعض البلدان يرتفع معدل النمو الاقتصادي لديها مع زيادة العبء الضريبي، وبعض البلدان ينخفض معدل النمو الاقتصادي مع انخفاض العبء الضريبي، وركزت الدراسة على اربع أنواع من الضرائب هي الضرائب على الإيرادات والضرائب على السلع والخدمات، والضرائب على الدخل والأرباح الرأسمالية والضرائب على التجارة الدولية، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة غير خطية بين الضرائب على الإيرادات والنمو الاقتصادي، وهذه الضرائب تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المدى القصير ويزداد هذا التأثير بمرور الوقت مع زيادة هذه الضرائب، كما تبين وجود علاقة غير خطية بين كل من الضرائب على رأس المال و الأرباح والضرائب على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي حيث أن هذه الضرائب تخفض النمو الاقتصادي على المدى القصير وتقل هذه الآثار مع زيادة الضرائب.

3-Masahiro SHINOHARA, 2014, "Tax Structure and Economic Growth.

هدف البحث قياس العلاقات الديناميكية بين الهيكل الضريبي والنمو الاقتصادي ممثلاً بالنواتج المحلي الاجمالي وذلك في دولة اليابان خلال الفترة (1960-2010)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها، أن الضرائب المباشرة على أرباح الشركات تعرقل النمو الاقتصادي أكثر من غيرها، والضرائب على الاستهلاك والممتلكات تعيق النمو الاقتصادي وأثرها أقل من ضريبة الدخل، والضريبة العقارية أقل الضرائب تأثيراً على النمو الاقتصادي.

8. الاطار النظري للدراسة:

1-8- السياسة الضريبية Taxing Policy : يعد النظام الضريبي من الوسائل المهمة التي تمنح الدولة قوة التأثير على الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والمالية بهدف تحقيق التنمية بكافة جوانبها المتنوعة، إذ يؤدي هذا النظام وفي مختلف الاقتصاديات وظائف عديدة بعضها يتعلق بتحديد الفائض الاقتصادي وتوجيهه نحو منحى الاستثمار وبعضها يتعلق بإعادة توزيع اكثر عدالة للدخل القومي، وتعد السياسة الضريبية ونظامها من أهم الوسائل التي تمنح الدولة القدرة على التأثير في النشاط الاقتصادي¹، و تستطيع الدولة من خلال الضرائب أن تتحكم بحركة الاقتصاد القومي، فإذا كان الهدف على سبيل المثال حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية فإنها تستطيع أن تفرض ضرائب جمركية عالية². وكذلك فإن الضرائب تؤثر في معدل النمو من خلال تأثيرها على الادخار والاستثمار، وإن استعمال السياسة الضريبية لتحقيق أهداف السياسة المالية يعتمد على التوقيت المناسب لتدخل هذه الأداة وكذلك توفير جهاز ضريبي أمين ذو كفاءة عالية، فضلا عن وجود تشريعات ضريبية مناسبة.

2-8- مفهوم الضريبة: تعددت تعاريف الضريبة وتنوعت مفاهيمها من فترة لأخرى ومن باحث لآخر ويمكن أن نعرف الضريبة بأنها "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقاً بقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق أهداف ثابتة للدولة."³

¹ البعاج محمد قاسم، المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الرابع، 2014، ص 296.

² بركات عبد الكريم صادق، الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق، بيروت، 1990، ص 134 .

³ بن صغير عبد المؤمن، (2013)، واقع واشكالية الجباية في الجزائر صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد

وبناء على ما سبق فإن للضريبة عناصر تتميز بها وهي⁴:

- **الضريبة التزام نقدي:** أي تدفع الضريبة نقداً ولا يجوز دفعها في صورة خدمات أو في صورة عينية.
- **الضريبة فريضة اجبارية:** أي لا يجوز التهرب من دفع الضريبة للدولة سواء أكان الفرد مقتنعاً بها أم غير مقتنع، إلا إذا كان معفياً منها، حيث يتعرض للمعاقبة كل من يتهرب منها بالحجر على أمواله أو البيع الجبري لأمواله لسداد قيمة الضريبة.
- **الضريبة تفرض من قبل الدولة:** أي أن الدولة هي صاحبة الحق في فرض الضريبة وإلغائها وتعديلها، ويكون ذلك بقانون، والقانون لا يلغى إلا بقانون، علماً أن احكام قانون الضريبة ملزمة للدولة كما هي ملزمة للفرد.
- **تفرض الضريبة بدون مقابل:** أي يدفع المكلف الضريبة دون أن يحصل مقابلها على نفع خاص به باعتباره عضواً متضامناً من أعضاء المجتمع وعليه أن يتحمل قسطاً من أعباء الدولة.
- **الضريبة تفرض وفقاً لمقدرة المكلفين:** بمعنى أن كل مكلف يدفع الضريبة بحسب قدرته النسبية على الدفع.

وفي رأي الباحثة أن الضريبة ليست مجرد أداة مالية وإنما لها وظيفة اقتصادية قد تؤثر سلباً أو إيجاباً في النمو الاقتصادي.

3-8- أهداف الضريبة: رغم أن الغرض من الضريبة هو الانفاق لتحقيق منافع عامة، إلا أن لها أهدافاً أخرى اقتصادية واجتماعية يمكن شرحها فيما يلي:

4 العدي ابراهيم، رجوب علي(2011)، «دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سورية(2000-2009) والتنبؤ بحصيلة هذه الإيرادات(2010-

2015)»، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات المجلد 33، العدد4 ص74-75.

- معالجة الأزمات الاقتصادية: تستخدم معظم الدول بعض أنواع الضرائب كأدوات لمعالجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها، ففي حالة التضخم وزيادة العرض النقدي على عرض السلع فإن أسعار السلع ترتفع، عندئذ يمكن للدولة أن تزيد من العبء الاجمالي الضريبي حيث تقطع جزءاً من دخول الأفراد لتخفيض من دخلهم وتقييد استهلاكهم، أما في حالة الانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب على السلع والخدمات فإن أسعار السلع تنخفض، عندئذ يمكن للدولة أن تخفض معدل الضريبة أو تزيد معدلات الإعفاءات الضريبية مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد وخصوصاً ذوي الدخل المحدود⁵.
- تستعمل الضرائب في علاج الركود الاقتصادي باستخدام معدلات ضريبية منخفضة تزيد من قدرة الفرد على الادخار ورفع القدرة الشرائية للمستهلك.
- تلعب الضرائب دور كبير في تشجيع الاستثمارات في مجال معين والتقليل منه في مجال آخر، ويكون ذلك بإعفاء بعض المشاريع كلياً أو جزئياً من الضريبة.
- تهدف الضرائب إلى حماية المنتجات الوطنية وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق المحلية وذلك بفرض ضرائب مرتفعة على السلع والبضائع المماثلة من الخارج⁶.
- وتتمثل الأهداف الاجتماعية للضريبة في إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع عن طريق زيادة الضرائب على ذوي الدخل المرتفع، بتطبيق مبدأ التصاعد الضريبي على دخولهم وبالتالي تقليل حدة التفاوت بين مستويات الدخل وتمويل الخدمات العامة من الضريبة لمصلحة الدخل المنخفضة، بالإضافة إلى ذلك تعد الضريبة في مضمونها وسيلة لضبط استهلاك السلع والخدمات من خلال

5 العدي ابراهيم، رجوب علي(2011)،"دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سورية(2000-2009) مرجع سابق،ص25

6 العرابي حمزة، البرود أم الخير(2016)، "أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال

الفترة(1990-2013)"، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد20،ص416-417.

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

قيام الدولة بتشجيع أو تقليل استهلاك سلعة أو خدمة معينة عن طريق تخفيض أو زيادة الضريبة المفروضة عليها⁷.

4-8 مفهوم النمو الاقتصادي:

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفودي الحقيقي مع مرور الزمن⁸.

كما يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط دخل الفودي الحقيقي مع مرور الزمن، ويقصد بمعدل الدخل الفودي الكلي مقسوماً على عدد السكان⁹

كما يشتمل النمو الاقتصادي لزيادة مضطود في الانتاج الفعلي من السلع والخدمات، بالإضافة إلى زيادة قوة الاقتصاد على انتاج هذه السلع والخدمات¹⁰.

وهو الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الاجمالي أي الزيادة في حجم السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد¹¹.

وهنا لا بد من التمييز بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية، أما الدخل الحقيقي يسوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام

7 العدي ابراهيم، رجوب علي(2011)، دراسة تطور الإيرادات الضريبية في سورية(2000-2009) مرجع سابق، ص75

8 عجمية عبد العزيز، نجا عبد الوهاب، ناصف علي، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية"، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص22.

9 عبد القادر محمد عبد القادر عطية.. "اتجاهات حديثة في التنمية". مصر: الدار الجامعية، (2003)، ص22.

10 عجمية عبد العزيز، "التنمية الاقتصادية مفومها - نظرياتها - سياساتها"، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2001، ص77.

11 Andre w Dunnett "Understanding The Economy" World Bank April 2002.

للأسعار، ويشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من انفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة¹².

ويمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه عبوة عن الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية زادت معدلات النمو في الناتج القومي، والعكس صحيح فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية انخفضت معدلات النمو في الناتج القومي¹³.

ويلاحظ من التعريف السابقة أنها أشرت أن وجود نمو اقتصادي حقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في الدخل أكبر من معدل زيادة في كل من معدل نمو السكان والمستوى العام للأسعار.

5-8- تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يظهر الشكل البياني الآتي تفاوتاً بين نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى إجمالي الضرائب خلال هذه الفترة مع تذبذب بين هاتين النسبتين، إلا أنه يبقى التفاوت كبير لصالح الضرائب غير المباشرة، بسبب تراجع الأرباح الصافية للشركات المملوكة من قبل الدولة، وتدهور بعض القطاعات الهامة كقطاع التجارة والصناعة، إضافة إلى اتساع ظاهرة التهرب من الضريبة والخسائر التي تلحق بالخرينة نتيجة ذلك بسبب اعتماد القانون على الضرائب النوعية وتعدد المسارب القانونية للتهرب الضريبي وضعف تطبيق التشريع الضريبي، وتقع المسؤولية في ذلك على عدم توفر الوعي الاجتماعي لدى المكلفين بالضريبة وعدم فاعلية الإدارة الضريبية في فرض الانضباط الضريبي لأسباب

¹² اسماعيل عبد الرحمن، عريقات محمد، "مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، عمان 1999، ص61.

¹³ الأمين عبد الوهاب، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، عمان، دار الحالة للنشر، ط1، 2002، ص33.

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

تعود إلى القانون الضريبي وضعف الصلاحيات المعطاة لجهاز الضرائب لضبط التهرب ومكافحته.¹⁴



المصدر: اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل رقم (1) تطور نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى إجمالي الضرائب في الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2020)

6-8- تطور العبء الضريبي في سورية خلال فترة الدراسة (1990-2020):

وهو يعبر عن مدى التوازن بين الدخل القومي وقدرة الدولة على تحقيق الاستقطاعات الضريبية من هذا الدخل، لتمويل الأعباء والالتزامات المترتبة عليها، كما يعبر عن المقدرة التكلفة العامة للاقتصاد الوطني، وعن المقدرة التكلفة للفرد، وهذه الأخيرة ترتبط بفكرة العدالة في توزيع العبء الضريبي، ونحصل على قيمة العبء الضريبي من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{العبء الضريبي} = \text{حجم الاستقطاع الضريبي} / \text{الناتج المحلي الإجمالي.}$$

¹⁴ بيطار محمد، "رؤية في الإصلاح الضريبي والجمركي في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية، الثلاثاء الاقتصادي، دمشق 2001، ص48.

وبتطبيق العلاقة السابقة نحصل على العبء الضريبي في سورية خلال الفترة (1990-2020)*، يتبين تراجع العبء الضريبي في الفترة 1990-2020 بالنسبة إلى إجمالي الناتج من معدل وسطي 12% قبل الأزمة إلى 5% خلال الأزمة مما يعني تراجع العبء الضريبي بنسبة لا تقل عن 60% على الرغم من ارتفاع معدلات الضريبة المطبقة في سورية والتي تصل إلى 60%-63% من إجمالي الأرباح وهذا يعني خسارة كبيرة لموارد الخزينة العامة للدولة، ومن الملاحظ انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي في سورية بالمقارنة ليس فقط مع الدول الرأسمالية المتقدمة، بل وبالمقارنة مع دول العالم الثالث ويعزى ذلك إلى استثناءات واعفاءات لقطاعات واسعة في الاقتصاد الوطني، حيث نجده في ألمانيا 45% وفي الولايات المتحدة 32% المغرب 22,2% وفي تونس 25,6% وفي الأردن 24%.

ويمكن أن نعزو انخفاض معدل العبء الضريبي في سورية إلى الأسباب التالية:

- 1- ضعف الوعي والتهرب الضريبي: لأن معظم المكلفين بضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية يعملون على التهرب من التصريح عن أرباحهم الحقيقية نتيجة عدم نضج الوعي الضريبي.
- 2- الاعفاءات الضريبية بهدف تشجيع الاستثمار تؤدي إلى انخفاض أعداد المكلفين، حيث تم بموجب القانون رقم 19 لعام 1990 منح اعفاءات جمركية للسوريين المغتربين ممن يودون العودة لإقامة مشروعات استثمارية، وتبعه قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 حيث صادق على اعفاءات ضريبية للمستثمرين لمدة خمس سنوات واعفائهم بالكامل من الرسوم الجمركية عند تأسيس المشروع، وفي العام 2000 صدر المرسوم رقم 7 القاضي بتخفيض ضريبة الشركات المساهمة من 32% إلى 25%، وسلسلة الاعفاءات تلك جعلت 60% من الدخل معفي من الضريبة، وحتى الوقت الراهن أصبحت ضريبة الدخل للشركات

* انظر الملحق رقم(1)

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

المساهمة التي طرحت نصف أسهمها للاكتتاب العام 14% فقط، وضريبة الدخل على المصارف وشركات التأمين 25% فقط وفقاً للمرسوم التشريعي 43 لعام 2005.

9- الدراسة القياسية:

9-1- البيانات المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة بيانات سنوية للسلاسل الزمنية محل الدراسة للفترة من عام 1990-2020، حيث تم اخذ اللوغرتم الطبيعي لجميع متغيرات الدراسة، والجدول الآتي يبين المتغيرات المستخدمة في الدراسة:

الجدول رقم (1) متغيرات الدراسة

المتغير	رمز المتغير
الناتج المحلي الاجمالي (المتغير التابع)	(log)Gdp
إجمالي الضرائب والرسوم (المتغير المستقل)	(log)tts

9-2- المنهج المستخدم في التحليل:

يتطلب استخدام السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية، ومعرفة درجة تكاملها.

اختبار استقرار السلاسل الزمنية: غالباً تتصف بيانات السلاسل الزمنية بعدم ثبات المتوسط والتباين، وذلك نتيجة لنموها وتغيرها عبر الزمن، ويأتي اختبار الاستقرار لدراسة خصائص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقرارها، يوجد هناك عدد من الطرق التي تستخدم في اختبار استقرار السلسلة الزمنية وتتمثل في دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function، وكذلك اختبار جذر الوحدة لديكي فولر Dickey and

Fuller واختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع Augmented Dickey and Fuller ، واختبار فيليبس بيرون Phillips and Perron (حامد عبد القادر مجيد، 2018).

بتطبيق اختبار (Augmented Dickey and Fuller, 1981) على السلاسل الزمنية، بالاعتماد على معيار (SIC) لاختيار العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار (ADF). تم الحصول على النتائج التالية:

جدول رقم (2) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 5%

المتغيرات	Level (عند المستوى) I(0)	First deference (الفرق) I(1) (الأول)
Gdp	-	-3.397325
Tts	-	-4.283600

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج Eviews10

استناداً على النتائج المبينة في الجدول السابق، وانطلاقاً من: *

يقوم اختبار (ADF) على اختبار قيمة P فيما إذا كانت $P=1$ أي إن فرضية العدم للاختبار هي:

السلسلة الزمنية تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة.

وفقاً لنتائج اختبار الاستقرارية والتي يظهرها الجدول السابق فإننا نقبل فرضية العدم وبالتالي فإن متغير النمو الاقتصادي واجمالي الضرائب والرسوم يشكلان سياقاً عشوائياً غير مستقر، ويعني ذلك أن كلاً من النمو الاقتصادي الاجمالي والرسوم متكاملان من الدرجة الأولى I(1).

كنتيجة للجدول السابق، وبما أن أيّاً من المتغيرات ليس له رتبة تكامل تزيد عن I(1)، إذن نستطيع الشروع بتطبيق نموذج (ARDL).

* هذه الفرضيات متعلقة بالنموذج القياسي للتأكد من شروط تطبيق نموذج (ARDL) المعتمد في البحث.

جدول رقم (3) تقدير نموذج (ARDL) للمتغيرات المدروسة

Dependent Variable: LOGGDP				
Method: ARDL				
Date: 12/03/21 Time: 06:00				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (1 lag, automatic): LOGTTS LOGP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 8				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	63.83388	0.015272	0.974844	LOGGDP(-1)
0.0005	-4.020110	0.035462	-0.142560	LOGTTS
0.0058	3.028020	0.029964	0.090731	LOGP
0.0026	3.352944	0.030455	0.102115	LOGP(-1)
0.0008	-3.836233	0.389853	-1.495565	C
14.30337	Mean dependent var		0.996568	R-squared
0.995887	S.D. dependent var		0.995996	Adjusted R-squared
-2.535333	Akaike info criterion		0.063014	S.E. of regression
-2.299593	Schwarz criterion		0.095298	Sum squared resid
-2.461502	Hannan-Quinn criter.		41.76233	Log likelihood
1.930921	Durbin-Watson stat		1742.411	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

تشير نتائج الجدول السابق إلى ان النموذج المقترح هو: $ARD(1, 0, 1)$:

حيث تم اختيار فترات الإبطاء لكل متغير في النموذج والتي تخلصه من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي للبواقي، وكقراءة أولية لإحصاءات النموذج المقترح نجد أن النموذج معنوي وفقاً لاحتمال دلالة احصائية F-statistic فهي أقل من 0.05 %، وهو عالي التوفيق إذ تفسر المتغيرات المستقلة 99% من التغيرات في التابع وفقاً لقيمة Adjusted

R-squared، وقبل الشروع في اختبار علاقة التكامل المشترك لا بد من أن نتأكد من خلو النموذج المقترح من المشاكل القياسية (مشكلة الارتباط الذاتي- مشكلة عدم تجانس التباين- التوزيع الطبيعي للبواقي).

3-9- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لنموذج ARDL:

يقيس الارتباط الذاتي الارتباط بين مشاهدة Z_t في الفترة t ومشاهدة Z_s في الفترة s ، وحيث أن هذا الارتباط بين مشاهدات نفس السلسلة عند الفترات الزمنية المختلفة، فإنه من المناسب تسميته بالارتباط الذاتي، باستخدام القيم Z_1, Z_2, \dots, Z_n نجد أن الارتباط الذاتي بين Z_t و Z_{t-1} يساوي الارتباط بين أزواج القيم $(Z_1, Z_2), (Z_2, Z_3), \dots, (Z_{n-1}, Z_n)$ ، ويرمز له بالرمز e_1 ، وبالمثل الارتباط بين Z_t و Z_{t+2} ويرمز له بالرمز e_2 يساوي الارتباط بين الأزواج $(Z_1, Z_3), (Z_2, Z_4), \dots, (Z_{n-2}, Z_n)$ وعددها $(n-2)$ وعموماً يقيس e_k الارتباط الذاتي بين أزواج المشاهدات التي تفصلها k من الفترات الزمنية¹⁵ لهذه الغاية نخضع نموذج ARDL المقدر لاختبار-Breusch-Godfrey للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي:

جدول رقم(4) اختبار Breusch-Godfrey لارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.5668	Prob. F(3,21)	0.692539	F-statistic
0.4556	Prob. Chi-Square(3)	2.610792	Obs*R-squared

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يشير اختبار الارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test بين الأخطاء العشوائية في الجدول(4) إلى أن قيمة احصائية F-statistic

¹⁵ محمد بن علي، سلطان، "السلاسل الزمنية من الوجة التطبيقية ونماذج بوكس جنكيز"، درار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص37.

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

باحتمال دلالة قدره 0.692539 أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي المعادلة.

4-9- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين ARDL:

لتحليل أية سلسلة زمنية يجب أن تكون السلسلة ساكنة على وجه الخصوص يجب ان يكون التباين ثابتاً خلال الزمن وإذا لم يكن التباين ثابتاً مع الزمن، فليس من الضروري أن يكون تقدير المعالم بنقطة غير صحيح أو أن تكون التنبؤات غير صحيحة، ولكن الاستنتاجات تكون مشوشة، ويوجد العديد من الطرق لتحويل البيانات بهدف تثبيت التباين، وتعتبر التحويلة اللوغاريتمية وتحويلة الجذر التربيعي اكثر التحويلات استخداماً¹⁶.

جدول رقم(5) اختبار Heteroskedasticity Test لعدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.0994	Prob. F(4,24)	2.199885	F-statistic
0.1000	Prob. Chi-Square(4)	7.780191	Obs*R-squared
0.6486	Prob. Chi-Square(4)	2.477686	Scaled explained SS

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

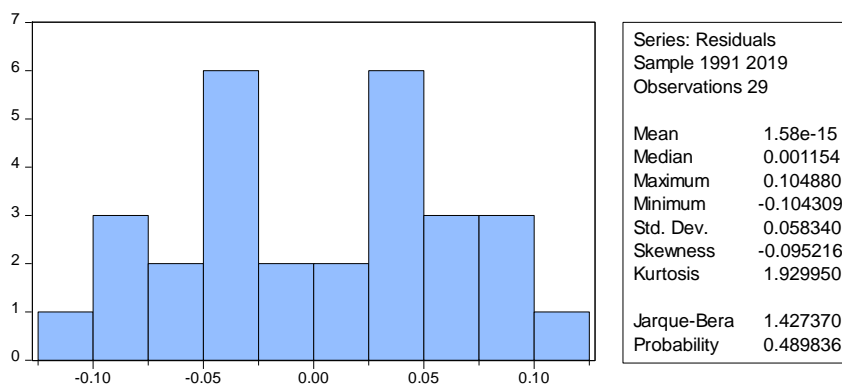
يشير اختبار ثبات التباين -Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey بين الأخطاء العشوائية في الجدول رقم (5) إلى أن قيمة احصائية F-statistic باحتمال دلالة قدره 2.199885 أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة اختلاف تباين في حد الخطأ العشوائي.

¹⁶ محمد بن علي، سلطان، "مرجع سابق"، ص41.

5-9- اختبار الطبيعة لـ Jarque-Bera:

يتم تفسير هذا الاختبار على أساس مقارنة القيمة الاحتمالية للاختبار p-value بمستوى المعنوية، فكلما ارتفعت قيمتها الاحتمالية عن مستوى الدلالة المعنوية كلما كانت السلسلة تتوزع توزيعاً طبيعياً والعكس صحيح.

الشكل رقم (2) اختبار الطبيعة Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

تظهر نتائج الشكل السابق أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث بلغت قيمة احصائية-Jarque (1.427370) Bera) باحتمال دلالة p-value (0,489836) وهي أكبر من مستوى الدلالة 0,05، وبذلك نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي الانحدار.

6-9- اختبار التكامل المشترك اختبار الحدود Bound-Test

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج المقترح واختبار الفرضية الثانية: لا تؤثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل، تم الاستعانة بمقاربة اختبار الحدود للتكامل المشترك الموضحة نتائجه في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6) اختبار التكامل المشترك اختبار الحدود Bound-Test

Null Hypothesis: No levels relationship			F-Bounds Test	
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic : n=1000			
3.35	2.63	10%	39.03315	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	K
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		
	Finite Sample: n=35		29	Actual Sample Size
3.623	2.845	10%		
4.335	3.478	5%		
6.028	4.948	1%		
	Finite Sample: n=30			
3.695	2.915	10%		
4.428	3.538	5%		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

نجد من هذه النتائج أن قيمة احصائية $F\text{-statistic}=39.03315$ وهي أكبر من القيمة الحرجة الاعلى عند مستوى الدلالة 0.05، ومن ثم نرفض فرضية عدم القائللة: لا تؤثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل الطويل ونقبل الفرضية البديلة أي أن السياسة الضريبية تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

7-9- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج المقترح، تم الاستعانة بمقاربة اختبار الحدود للتكامل المشترك الموضحة نتائجه في الجدول رقم (7) ، حيث أن فرضية العدم : لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم (7) تقدير العلاقة طويلة الأجل

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(LOGGDP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 12/03/21 Time: 06:04				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 29				
Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0008	-3.836233	0.389853	-1.495565	C
0.1125	-1.647247	0.015272	-0.025156	LOGGDP(-1)*
0.0005	-4.020110	0.035462	-0.142560	LOGTTS**
0.0003	4.215785	0.045744	0.192846	LOGP(-1)
0.0058	3.028020	0.029964	0.090731	D(LOGP)
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
** Variable interpreted as $Z = Z(-1) + D(Z)$.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الجدول رقم (8) تقدير المعادلة عند المستوى:

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0593	-1.980206	2.861826	-5.667005	LOGTTS
0.1063	1.678018	4.568468	7.665969	LOGP
0.1678	-1.422224	41.80177	-59.45149	C
EC = LOGGDP - (-5.6670*LOGTTS + 7.6660*LOGP -59.4515)				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

تظهر المعادلة في الجدول السابق رقم (8) معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL، ويظهر أن العبء الضريبي له تأثير عكسي ومعنوي في الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل.

8-9- تقدير معادلة الأجل القصير:

بعد تقدير العلاقة طويلة الاجل وفقاً لمعادلة التكامل المشترك، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ESM) الذي يظهر ديناميكية المدى القصير بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة ويختبر العلاقة القصير الأجل بين المتغيرات المدروسة، وبناء على تقدير نموذج تصحيح الخطأ في إطار النموذج ARDL(1, 0, 1) يتم الحصول على معاملات المدى القصير كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(9) تقدير معادلة الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(LOGGDP)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 12/03/21 Time: 06:05				
Sample: 1990 2020				
Included observations: 29				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.633728	0.019581	0.090731	D(LOGP)
0.0000	-13.25327	0.001898	-0.025156	CointEq(-1)*
0.130774	Mean dependent var		0.566184	R-squared
0.088575	S.D. dependent var		0.550117	Adjusted R-squared
- 2.742230	Akaike info criterion		0.059410	S.E. of regression
- 2.647934	Schwarz criterion		0.095298	Sum squared resid
- 2.712697	Hannan-Quinn criter.		41.76233	Log likelihood
			1.930921	Durbin-Watson stat
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10.

ونختبر الان صحة الفرضية الثالثة التي تقول : لا تؤثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير .

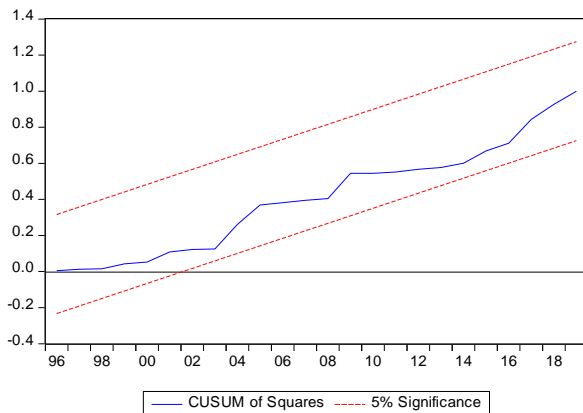
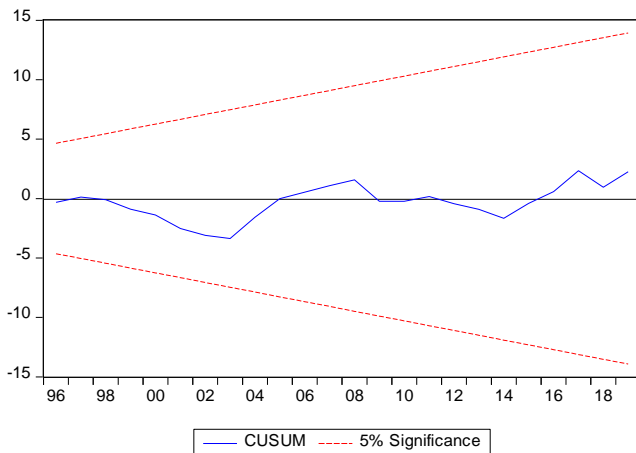
أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

من الجدول السابق يبين أن قيمة معامل تصحيح الخطأ $\text{CointEq}(-1) = -0.025156$ ، وهي تحقق الشرطين (سالبة ومعنوية)، وهي تكشف عن سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو القيمة التوازنية في الأجل الطويل، وتعني انه عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي في الفترة السابقة $(t-1)$ عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 0.025 من الأخطاء في الفترة t أي السنة إلى ان يصل إلى التوازن في الاجل الطويل، أي يتم لعودة إلى وضع التوازن بعد 40 سنة. ومن ثم نرفض فرضية عدم القائلة: لا تؤثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية في الأجل القصير ونقبل الفرضية البديلة أي أن السياسة الضريبية تؤثر في النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

10-9- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدر بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين السابقين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

ويتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدر لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.



الشكل رقم (3) الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

10- النتائج والمقترحات:

أولاً: النتائج

1- تبين أن تأثير الإيرادات الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية هو تأثير عكسي وهذا ينافي وجهة نظر التقليديين في أن للضريبة أثر طردي على الحافز على الانتاج من حيث أنها تدفع صاحب المشروع إلى الزيادة في الانتاج، لكن هذا القول الذي تقول به النظرية التقليدية يمكن أن يجد سنداً إذا كان عدد الضرائب محدود وسعر الضريبة عادلاً، عكس ما هو في الاقتصاد السوري

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

فارتفاع الضريبة يؤدي إلى انقاص قدرة الأفراد على العمل وبالتالي مقدرتهم على الانتاج.

2- تبين وجود تفاوت بين نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة إلى إجمالي الضرائب خلال الفترة المدروسة 1990-2020 إلا أنه يبقى التفاوت كبير لصالح الضرائب غير المباشرة بسبب تراجع الأرباح الصافية للشركات المملوكة من قبل الدولة، وتدهور بعض القطاعات الهامة كقطاع التجارة والصناعة.

3- تراجع العبء الضريبي في الفترة 1990-2020 حيث لم يتجاوز 13% خلال فترة الدراسة، ومن الملاحظ انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي في سورية بالمقارنة ليس فقط مع الدول الرأسمالية المتقدمة، بل وبالمقارنة مع دول العالم الثالث ويعزى ذلك إلى استثناءات واعفاءات لقطاعات واسعة في الاقتصاد الوطني، حيث نجده في ألمانيا 45% وفي الولايات المتحدة 32% المغرب 22,2% وفي تونس 25,6% وفي الأردن 24%.

ثانياً: المقترحات

1- تخفيض معدلات الضريبة بحيث تصبح قريبة من معدلات الضرائب في الدول ذات الاقتصاديات المماثلة والدول المجاورة مما يساعد في تخفيض التهرب وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وينعكس ايجاباً على الناتج.

2- تصحيح الخلل في هيكلية الضريبة من خلال تخفيض الضرائب غير المباشرة ولاسيما ضريبة المبيعات .

3- توسيع القاعدة الضريبية وزيادة نسبة الضرائب إلى الناتج دون زيادة نسبة الضريبة.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد عبد القادر صباحين "الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن) دراسة قياسية تحليلية للفترة (1970-1995)،1999.
- 2- اسماعيل عبد الرحمن، عريقات محمد، " مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، عمان 1999.
- 3- الأمين عبد الوهاب، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، عمان، دار الحالة للنشر، ط1، 2002.
- 4- البعاج محمد قاسم، المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق)، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الرابع، 2014، ص 296.
- 5- بركات عبد الكريم صادق ، الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق، بيروت، 1990.
- 6- بن صغير عبد المؤمن، "واقع واشكالية الجباية في الجزائر صعوبات الاقتطاع وآفاق التحصيل"، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد الأول، 2013.
- 7- بيطار محمد "رؤية في الاصلاح الضريبي والجمركي في سورية"، جمعية العلوم الاقتصادية، الثلاثاء الاقتصادي، دمشق. 2001.
- 8- العدي ابراهيم، رجوب علي، "دراسة تطور الايرادات الضريبية في سورية(2000-2009) والتنبؤ بحصيلة هذه الايرادات(2010-2015)"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات المجلد 33، العدد4 2011.
- 9- العربي حمزة، البرود أم الخير، "أثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة(1990-2013)"، مجلة المعارف، قسم العلوم الاقتصادية، العدد20، 2016.
- 10- عجمية عبد العزيز، نجا عبد الوهاب، ناصف علي، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية"، مصر ، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006..

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)

11- عبد القادر محمد عبد القادر عطية.. "اتجاهات حديثة في التنمية" . مصر: الدار الجامعية،، 2003.

12- عجمية عبد العزيز، "التنمية الاقتصادية مفهوما - نظرياتها - سياساتها" ، مصر، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2001.

13- محمد بن علي سلطان "السلاسل الزمنية من الوجة التطبيقية ونماذج بوكس جنكيز"، درار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

ثانياً: المراجع باللغة الانكليزية:

-Masahiro SHINOHARA (2014), "**Tax Structure and Economic Growth** "A Survey of Empirical Analyses, Masahiro

SHINOHARA Faculty of Economics Chuo University,p:01

-N'Yilimon NANTOB(2014),**Taxes and Economic Growth in Developing Countries** : A Dynamic Panel Approach, University of Lome, TOGO, 22 October, p:01

الملحق رقم (1)

نسبة الضرائب الى الناتج المحلي (العبء الضريبي)	إجمالي الضرائب والرسوم	الناتج المحلي الاجمالي بسر السوق	العام
10	26800	268328	1990
8.9	27720	311500	1991
7.9	29408	371600	1992
7.1	29489	413600	1993
7.8	39423	506101	1994
8.6	48903	570975	1995
8.3	57371	690857	1996
9.3	69296	745569	1997
9.6	75516	790444	1998
10.1	82686	819092	1999
9.5	85913	904623	2000
12.2	115932	954137	2001
13.4	135844	1014541	2002
14.1	151558	1074163	2003
12.7	161028	1266890	2004
11.7	176931	1506438	2005
11.1	191317	1726404	2006
10.0	202627	2020838	2007
9.0	219268	2448060	2008
9.5	240640	2520705	2009
10	278428	2834517	2010
10.0	325005	3252720	2011
8.0	242885	3024842	2012
5.6	165221	2937561	2013
3.6	117252	3612015	2014
4.0	172000	4732656	2015
4	253450	6117033	2016
4	322489	8317173	2017
4.4	409500	9220511	2018
5	563050	10623000	2019
7	811990	11065000	2020

أثر السياسة الضريبية في النمو الاقتصادي في سورية (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020)